نظام الرقابة الداخلي

لجمعية قيم الهدى

2022-1444

المقدمة:

تسعى جمعية قيم الهدى إلى اعتماد نظام رقابة داخلي رغبة في تقييم السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر وتطبيق أحكام قواعد الحوكمة الخاصة بالجمعية التي تم اعتماده من قبل المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، والتقيد بالأنظمة واللوائح ذات الصلة، ويجب أن يضمن هذا النظام اتباع معايير واضحة للمسؤولية في جميع المستويات التنفيذية في الجمعية، وأن تتم معاملة الأطراف ذات العلاقة وفقاً للأحكام والضوابط الخاصة بها.

وتتمثل الرقابة الداخلية في مجموعة الاجراءات المكتوبة في شكل خطة محددة تهدف إلى حماية موارد وممتلكات وأصول الجمعية من أي تصرفات غير مرغوب فيها، وتحقيق دقة البيانات والمعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي في الجمعية، وتحقيق كفاءة استخدام الموارد البشرية والمادية بطريقة مثلى في نطاق الالتزام بالسياسات والنظم والقوانين واللوائح الي تحكم طبيعة العمل داخل الجمعية.

وبناء عليه وبعد الاطلاع على نظام الجمعيات وتعديلاته وبعد الاطلاع على نظام حوكمة الجمعيات ولوائحه، وبعد الاطلاع على نظام الجمعية الأساسي قرر مجلس إدارة الجمعية بما له من صلاحيات إصدار لائحة نظام الرقابة الداخلي.

المادة الأولى: تعريف الرقابة الداخلية:

يمكن تعريف الرقابة الداخلية بأنها عبارة عن مجموعة من الخطط التنظيمية التي صممت من أجل المحافظة على أصول الجمعية، والرقابة على استخدامها، ومراجعة مدى دقة وتوثيق البيانات المحاسبية، وزيادة وتحفيز الكفاءة التشغيلية للجمعية، وتوجيه جميع العاملين في الجمعية بإتباع سياستها، وتحسين الهيكل التنظيمي، والعمل على تحقيق أهداف الجمعية.

كما يمكن تعريفها أيضاً بأنها نظام لضمان تحقيق أهداف الجمعية بفعالية وكفاءة، وإصدار تقارير مالية موثوق بها، والامتثال للقوانين واللوائح والسياسات، فالرقابة الداخلية مفهوم واسع، يتضمن كل ما يسيطر على المخاطر المحتملة على الجمعية.

المادة الثانية: أهداف الرقابة الداخلية:

إن الأهداف المراد تحقيقها من نظام الرقابة الداخلية تتمثل فيما يلي:

- التحكم: ويقصد به التحكم في الأنشطة المتعددة للجمعية وعوامل إنتاجها، وفي نفقاتها وتكاليفها وعوائدها، ومختلف السياسات التي وضعت بغية تحقيق ما ترمي إليه، فينبغي تحديد أهدافها، وهياكلها، وإجراءاتها من أجل الوصول والوقوف على معلومات ذات مصداقية تعكس الوضع الحقيقي لها، والمساعدة على خلق رقابة على مختلف العناصر المراد التحكم فيها.
- حماية الأصول: إن أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو حماية أصول الجمعية من خلال فرض حماية مادية وحماية محاسبية على جميع عناصر الأصول، والتي تمكن الجمعية من البقاء والمحافظة على أصولها من كل الأخطار الممكنة، وكذلك دفع عجلتها الإنتاجية لتمكينها من تحقيق الأهداف المرسومة.
- ضمان نوعية المعلومات: بغية ضمان نوعية جيدة للمعلومات ينبغي اختيار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية في ظل نظام معلوماتي يعالج البيانات من أجل الوصول إلى نتائج معلوماتية صحيحة ودقيقة.
- تشجيع العمل بكفاءة: إن أحكام نظام الرقابة الداخلية بكل وسائلها داخل الجمعية تمكن من ضمان الاستعمال الأحسن والكفء لموارد الجمعية، ومن تحقيق فعالية نشاطاتها من خلال التحكم في التكاليف بتخفيضها عند حدودها الدنيا.
- تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية: إن الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة من قبل الإدارة يقتضي تطبيق أوامرها؛ حيث إن تطبيق أحكام السياسات الإدارية من شأنه أن يكفل للجمعية تحقيق أهدافها المرسومة بوضوح في إطار الخطة التنظيمية.

المادة الثالثة: عناصر الرقابة الداخلية:

من خلال تعريف الرقابة الداخلية وأهدافها يمكن تحديد أهم العناصر التي يتضمنها نظام الرقابة الداخلية في الجمعية، وتتمثل فيما يلي:

أولاً: الرقابة المحاسبية:

تهدف إلى تحديد مدى الدقة المحاسبية للمعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، وتعتمد هذه الرقابة على الاستخدام الأمثل للحاسب الآلي، واتباع طريقة القيد المزدوج، وحفظ حسابات المراقبة الإجمالية، وإعداد ميزان المراجعة، وعمل التدقيق الدوري، وغيرها، ويتم تحقيق هذا النوع من الرقابة عبر الطرق التالية:

1. وضع وتصميم نظام مستندي متكامل وملائم لعمليات الجمعية.
2. وضع نظام محاسبي متكامل وسليم يتفق مع طبيعة نشاط الجمعية.
3. وضع نظام سليم لجرد أصول وممتلكات الجمعية، وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها.
4. وضع نظام لمراقبة وحماية الجمعية وأصولها وممتلكاتها ومتابعتها للتأكد من وجودها واستخدامها فيما خصصت له، ومن ذلك إمكانية استخدام حسابات المراقبة الملائمة لذلك.
5. وضع نظام ملائم لمقارنة بيانات سجلات أصول الجمعية مع نتائج الجرد الفعلي للأصول الموجودة، ويتبع ذلك ضرورة فحص ودراسة أسباب أي اختلافات قد تكشفها هذه المقارنة.
6. وضع نظام لإعداد ميزان مراجعة بشكل دوري للتحقق من دقة ما تم تسجيله من بيانات ومعلومات مالية خلال الفترة المعد لها هذا الميزان.
7. وضع نظام لاعتماد نتيجة الجرد والتسويات الجردية.

ثانياً: الرقابة الإدارية:

وتهدف إلى رفع الكفاءة الإنتاجية، واتباع السياسات المرسومة، وتستند على التقارير المالية والإدارية، والموازنات التقديرية، والدراسات الإحصائية، وتقارير الإنتاج، والبرامج والتدريب وغير ذلك، ويتحقق هذا النوع من الرقابة من خلال الجوانب الآتية:

١. تحديد الأهداف العامة الرئيسة للجمعية، وكذلك الأهداف الفرعية على مستوى الإدارات والأقسام، والتي بدورها تساعد على تحقيق الأهداف العامة الرئيسية، مع وضع توصيف دقيق لهذه الأهداف حتى يسهل تحقيقها.

٢. وضع نظام للرقابة على الخطة التشغيلية للجمعية؛ لضمان تحقيق الأهداف المعتمدة.

٣. وضع نظام لتقدير عناصر نشاط الجمعية على اختلاف أنواعها؛ لتكون هذه التقديرات الأساس الذي يعتمد عليه عند المقارنة وتحديد نسبة الانحراف.

٤. وضع نظام خاص لعملية اتخاذ القرار يضمن سلامة اتخاذها، وألا تتعارض مع أهداف الجمعية.

ثالثاً: الضبط الداخلي:

ويشمل الخطة التنظيمية، والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول الجمعية من الاختلاس و الضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي على تقييم العمل مع المراقبة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يفضل أن يكون شاركه في تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.

المادة الرابعة: مكونات ومبادئ الرقابة الداخلية:

يشتمل أي نظام رقابي على مكونات أساسية لا بد من الاهتمام بها أو دراستها بعناية عند تصميم أو تنفيذ أي نظام رقابي، بحيث يحقق الوصول إلى الأهداف الرقابية، وتشتمل هذه المكونات الأساسية لنظام الرقابة على ما يلي:

أولاً: بيئة الرقابة:

تعتبر البيئة الرقابية الإيجابية أساسا لكل المعايير حيث أنها تحقق جودة الأنظمة الرقابية، وهناك عوامل كثيرة تؤثر عليها، من أهمها:

1. نزاهة الإدارة والعاملين والقيم الأخلاقية التي يحافظون عليها.
2. تركيز الإدارة على الكفاءة، مما يسهم في قيام الموظفين بواجباتهم.
3. فلسفة الإدارة، وتعني نظرة الادارة إلى الأقسام المختلفة من نظم المعلومات المحاسبية وإدارة الأفراد وغيرها.
4. الهيكل التنظيمي للجمعية الذي يحدد المستوى المسؤول عن تنفيذ الوظائف الإدارية من تخطيط وتوجيه ورقابة على العمليات التي تحقق أهداف الجمعية.
5. أسلوب إدارة الجمعية في تفويض الصلاحيات والمسؤوليات.
6. السياسات الفاعلة للقوى البشرية من حيث سياسات التوظيف والتدريب وغيرها.
7. علاقة أصحاب المصلحة بالجمعية.
8. فهم أهمية تطوير تطبيق أنظمة رقابة داخلية فعالة.

ثانياً: تقييم المخاطر:

تفسح أنظمة الرقابة الداخلية المجال لتقييم المخاطر التي قد تواجهها الجمعية، سواء كانت من المؤثرات الداخلية أو الخارجية، كما يعتبر وضع أهداف ثابتة وواضحة للجمعية شرطا أساسيا لتقييم تلك المخاطر، لذلك فإن تقييم المخاطر عبارة عن تحديد وتحليل المخاطر ذات العلاقة، والمرتبطة بتحقيق الأهداف المحددة

في خطط الأداء طويلة المدى، كما أنه من الضروري لحظة تحديد المخاطر أن يتم تحليلها للتعرف على آثارها وذلك من حيث أهميتها وتقدير احتمال حدوثها وكيفية إدارتها والخطوات الواجب القيام بها.

ثالثاً: النشاطات الرقابية:

النشاطات الرقابية هي عبارة عن سياسات وإجراءات وآليات تدعم توجهات الإدارة، وتضمن القيام بإجراءات لمعالجة المخاطر، ومن أمثلة هذه النشاطات: المصادقات، التأكيدات، مراجعة الأداء، والحفاظ على إجراءات الأمن، والحفاظ على السجلات بصفة عامة.

رابعاً: المعلومات والاتصالات:

يجب تسجيل المعلومات وإيصالها إلى الإدارة ومن يحتاجها داخل الجمعية وذلك بشكل وإطار زمني يساعدهم على القيام بالرقابة الداخلية والمسؤوليات الأخرى، وحتى تتمكن الجمعية من مراقبة عملياتها فعليها أن تقوم باتصالات ملائمة في الوقت المناسب، هذا فيما يتعلق بالأحداث الداخلية والخارجية، أما فيما يتعلق بالاتصال فإنه يكون فعالا عندما يكون تدفق المعلومات من الأعلى إلى الأسفل أو العكس بشكل أفقي، إضافة إلى قيام الإدارة بالتأكد من وجود اتصال مناسب مع جهات أخرى خارجية قد يكون لها أثر في تحقيق الجمعية أهدافها، علاوة على حاجة الإدارة الفعالة لتقنية المعلومات وذلك لتحقيق اتصال موثوق به ومستمر لهذه المعلومات.

خامساً: مراقبة النظام:

وتهدف إلى تحديد مدى إمكانية أنظمة الرقابة الداخلية على تقييم نوعية الأداء في فترة زمنية ما، وتضمن أن نتائج التدقيق والمراجعة الأخرى تمت معالجتها مباشرة.

ويجب تصميم أنظمة الرقابة الداخلية لضمان استمرار عمليات المراقبة كجزء من العمليات الداخلية، كما يجب أن تشمل أنظمة الرقابة الداخلية على سياسات وإجراءات لضمان أن نتائج التدقيق تتم بشكل سريع ووفق إطار زمني محدد.

المادة الخامسة: تأسيس وحدات أو إدارات مستقلة بالجمعية:

تنشئ الجمعية – في سبيل تنفيذ نظام الرقابة الداخلية المعتمد – وحدات أو إدارات لتقييم وإدارة المخاطر، والمراجعة الداخلية.

ويجوز للجمعية الاستعانة بجهات خارجية لممارسة مهام واختصاصات وحدة أو إدارة تقييم وإدارة المخاطر، والمراجعة الداخلية، ولا يخل ذلك بمسؤولية الجمعية عن تلك المهام والاختصاصات.

المادة السادسة: مهام وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية:

تتولى وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية تقييم نظام الرقابة الداخلية والإشراف على تطبيقه، والتحقق من مدى التزام الجمعية وعامليها بالأنظمة واللوائح والتعليمات السارية وسياسات الجمعية وإجراءاتها.

المادة السابعة: مكونات وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية:

تتكون وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية من مراجع داخلي على الأقل، ويراعى في تكوين وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية وعملها ما يلي:

- أن تتوافر في العاملين بها الكفاءة والاستقلال.
- أن ترفع الوحدة أو الإدارة تقاريرها بانتظام، وتكون مسؤولة عنها.
- أن تُمكن من الاطلاع على المعلومات والمستندات والوثائق والحصول عليها دون قيد.

المادة الثامنة: خطة المراجعة الداخلية:

تعمل وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية وفق خطة شاملة للمراجعة، تحدث سنوياً، كما يجب مراجعة الأنشطة والعمليات الرئيسة سنوياً على الأقل.

المادة التاسعة: تقرير المراجعة الداخلية:

تعد إدارة المراجعة الداخلية تقريراً مكتوباً عن أعمالها، وتقدمه إلى مجلس الإدارة بشكل سنوي على الأقل، ويجب أن يتضمن هذا التقرير تقييماً لنظام الرقابة الداخلية في الجمعية، وما انتهت إليه الوحدة أو الإدارة من نتائج وتوصيات، وبيان الإجراءات التي اتخذتها كل إدارة بشأن معالجة نتائج وتوصيات المراجعة السابقة وأي ملحوظات بشأنها، لاسيما في حال عدم المعالجة في الوقت المناسب ودواعي ذلك.

كما تعد إدارة المراجعة الداخلية تقريراً عاماً مكتوباً وتقدمه إلى مجلس الإدارة بشأن عمليات المراجعة التي أجريت خلال السنة المالية، وتبين فيه أسباب وجود أي انحراف (إن وجد)، على أن يتضمن التقرير بصورة خاصة ما يلي:

- إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر.
- تقييم تطور عوامل المخاطر في الجمعية والأنظمة الموجودة؛ لمواجهة التغييرات الجذرية أو غير المتوقعة.
- تقييم أداء مجلس الإدارة في تطبيق نظام الرقابة الداخلية، بما ذلك تحديد عدد المرات التي أخطر فيها المجلس بمسائل رقابية (بما في ذلك إدارة المخاطر) والطرق التي عالج بها هذه المسائل.
- أوجه الإخفاق في تطبيق الرقابة الداخلية أو مواطن الضعف في تطبيقها أو حالات الطوارئ التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي للجمعية، والإجراء الذي اتبعته الجمعية في معالجة هذا الإخفاق (لاسيما المشكلات المفصح عنها في التقارير السنوية للجمعية وبياناتها المالية).
- مدى تقيد الجمعية بأنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد المخاطر وإدارتها.

المادة العاشرة: حفظ تقارير المراجعة الداخلية:

يتعين على الجمعية حفظ تقارير المراجعة ومستندات العمل متضمنة بوضوح ما أنجز وما خلصت إليه من نتائج وتوصيات وما قد اتخذ بشأنها.

المادة الحادية عشرة: الأحكام الختامية (النشر والنفاذ والتعديل):

تطبق هذه اللائحة ويتم الالتزام والعمل بها من قبل الجمعية اعتباراً من تاريخ اعتمادها من مجلس الإدارة.

وتنشر هذه السياسة على موقع الجمعية الإلكتروني لتمكن جميع أصحاب المصالح من الاطلاع عليها.

كما يتم مراجعة هذه السياسة بصفة دورية – عند الحاجة–من قبل وحدة الرقابة الداخلية، ويتم عرض أي تعديلات مقترحة من قبل اللجنة على مجلس الإدارة لاعتمادها.

وأخيرًا: تعد هذه السياسة مكملة لما ورد في أنظمة ولوائح الجهات التنظيمية في المملكة العربية السعودية، ولا تكون بديلة عنها، وفي حال وجود أي تعارض بين ما ورد في اللائحة وأنظمة ولوائح الجهات التنظيمية، فإن أنظمة ولوائح الجهات التنظيمية تكون السائدة.

جمعية
قيم الهدى
QYAM ALHUDA
بمنطقة مكة المكرمة

الرقم : 1/61
التاريخ : 2022/09/28
المشفوعات : --

ترخيص وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية رقم 889

محضر اجتماع مجلس إدارة الجمعية الثالث لعام 2022

تم عقد اجتماع مجلس إدارة جمعية قيم الهدى في يوم الأربعاء 2022/09/28م، وخلال الاجتماع تمت مناقشة البنود الآتية:

بنود الاجتماع	المناقشة والتوصيات	التنفيذ
الإنجازات	تم عرض أبرز البرامج والمبادرات التي نفذتها الجمعية خلال الربع الثالث، وأوصى المجلس بأن يتم عرض الإنجازات وفق الخطة التشغيلية المعتمدة.	
المراجع الداخلي	تكليف الأستاذ عبيد الله العاصمي بمهام المراجع الداخلي في الجمعية لمراجعة وتحديث اللوائح والسياسات الداخلية مع الاستفادة من الأستاذ أحمد منصور صبري في هذا المجال	
نظام الرقابة الداخلي	اعتماد نظام الرقابة الداخلي للجمعية	
الأعضاء الجدد	اعتماد الأستاذ محمد عبد العزيز باجبير والأستاذ ساري عبده محمد عثمان أعضاء في الجمعية العمومية(نوع العضوية: عامل)	
التقارير المالية الربعية	تم عرض التقارير المالية الربعية للجمعية: الأول والثاني والثالث لعام 2022، ومناقشتها واعتمادها، والموافقة على تشكيل فريق من المشرف المالي والمدير التنفيذي والمحاسب والدكتور محمد الخطيب لتقييم الوضع المالي للجمعية.	
النسبة التشغيلية من المشاريع والبرامج	الموافقة على استقطاع 15% من ميزانية البرامج والمشاريع للمصاريف التشغيلية للجمعية، مع التأكيد على إدراج هذه النسبة في الميزانية التقديرية للبرامج التي تقدم للجهات المانحة وغيرها.	
إقامة برنامج تعريفي عن عمل الجمعية وواجباتها ومهامها	الموافقة على إقامة برنامج تعريفي لأعضاء مجلس الإدارة عن عمل الجمعية وواجباتها ومهامها وفق نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية في يوم الخميس الموافق 1444/3/3هـ	
إقامة برنامج توعوي بجرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب	الموافقة على إقامة برنامج لأعضاء مجلس الإدارة والعاملين في الجمعية للتوعية بجرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في يوم الخميس الموافق 1444/3/3هـ	
لجان الجمعية	إلغاء جميع اللجان في الجمعية، وتكليف الإدارة التنفيذية بمتابعة الأعمال وفق الخطة التشغيلية	
نموذج الإفصاح للجمعية	الموافقة على محتوى نموذج الإفصاح المحدث للجمعية وإرساله إلى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.	
قياس رضا أصحاب العلاقة مع الجمعية	تم الاطلاع على تقرير تقييم قياس رضا المستفيدين من الجمعية مع التوصية بإقامة ملتقى القيم بشكل شهري.	
قرارات الجمعية العمومية	تنفيذ قرارات الجمعية العمومية بالموافقة على الميزانية التقديرية والخطة العامة والتشغيلية.	
المؤشرات الدالة على الاشتباه بعمليات غسيل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب	راجع المجلس المؤشرات الدالة على الاشتباه بعمليات غسيل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب، وأقرها على ما هي عليه.	

والله الموفق،

جمعية
قيم الهدى
QYAM ALHUDA
بمنطقة مكة المكرمة

الرقم : 1/61
التاريخ : 2022/09/28
المشفوعات : --

ترخيص وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية رقم 889

م	الاسم	التوقيع
1	**م. عبد الرحمن محمد الرفاعي** (رئيس مجلس الإدارة)	
2	**أ. خالد محمد عزب** (نائب رئيس مجلس الإدارة)	
3	**أ. عبد الله أبو بكر باوزير** (المشرف المالي)	
4	**أ. خالد حسن عبد الكافي** (عضو مجلس الإدارة)	
5	**أ. خالد شخشير** (عضو مجلس الإدارة)	
6	**أ. رايد سعيد الغامدي** (عضو مجلس الإدارة)	
7	**أ. أحمد منصور صبري** (عضو مجلس الإدارة)	